

الجمود والاشتقاق تأصيل ومدخل لدراسة بناء الكلمة

د. عبد السلام السيد حامد

المدرس فى قسم النحو والصرف والعروض
كلية دار العلوم — جامعة القاهرة

يحاول هذا البحث — من خلال الجمع بين عرض أهم إسهامات القدماء والمحدثين والرؤية الخاصة — تأصيل قضية الجمود والاشتقاق فى الصرف العربى ، ووضع إطار عام لها يضم جوانبها المختلفة التى تعالج عادة من زاوية واحدة ، ويكشف أبعادها المهمة ، بحيث يكون هذا مدخلا واضحا يمكن أن يمهّد لبحث ما يتصل به ، وما ينبغى أن يبنى عليه .

ويأتى ذلك من خلال معالجة المسائل المحددة التالية :
أولا — توطئة .

ثانيا — مفهوم الجمود والاشتقاق فى الصرف .

ثالثا — الفرق بين الاشتقاق وبعض المصطلحات الأخرى .

رابعا — أصل الاشتقاق .

خامسا — تقسيم الكلمات من حيث الجمود والاشتقاق .

سادسا — خاتمة .

* * *

أولا— توطئة :

من الضرورى عند دراسة قضية الجمود والاشتقاق صرفيا أن ينظر إليها أولا نظرة عامة ، ولذا نشير إلى أن جانب الاشتقاق — خاصة — من هذه القضية ، له اتصال وثيق بنواح لغوية متعددة ومتشعبة فى فقه اللغة وعلمها والدراسات اللغوية بصفة عامة . وهذا يبدو فى مظاهر ومواضع مختلفة ، من أهمها :

١-النظر فى مجال فقه اللغة إلى العلاقة الطبيعية أو الوضعية بين اللفظ

والمعنى ، أو العلاقة بين اللفظ والاستعمال ، وما يتصل بهذا كله من حديث عن طرق صوغ الكلمة وتكوينها بصفة عامة (١) .

٢- الحديث في مجال فقه اللغة أيضاً عن أنواع الاشتقاق المختلفة ، والنظر في أقسامه التي يُعبر عنها بمصطلحات متداخلة هي : الصغير والأصغر والكبير والأكبر والكُبار والكَبَار . وهذه المصطلحات الستة لا تعبر في الحقيقة إلا عن أنواع أربعة من الاشتقاق ^(١) ، يمكن حصرها والاكتفاء في التعبير عنها بهذه الصورة :

أ- الاشتقاق الصغير ، وهو الذي يسمى عند المحدثين الاشتقاق الصرفي أو العام ، وسوف نقصر دراستنا للاشتقاق هنا على هذا النوع ، لأنه هو الأصل بموضوع الصرف .

ب - الاشتقاق الكبير ، وهو يقوم على أساس فكرة التقليل ، ويسمى عند ابن جنى " الاشتقاق الأكبر " ، ويقصد به ربط التراكيب المختلفة الترتيب للأصل الواحد بمعنى واحد ، وذلك كعقد التراكيب الستة لـ (ك ل م) على معنى القوة والشدة ، وعقد تراكيب (ق و ل) على معنى الإسراع والخفة ^(٢) . ويدخل في إطار هذا النوع ما يدعى بالقلب اللغوي كما في : جذب وجذب ، وشج رأسه وجشه .

ج - الاشتقاق الأكبر ، ويرتبط بفكرة الإبدال ، ومعناه رد كلمة إلى كلمة أخرى مع تغيير بعض أحرفها وتشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة ، وفي مخارج الأحرف المغيرة أو صفاتها أو فيهما معا ، ومثال ذلك : الهرب والترب ، وعنوان الكتاب وعلوانه ، وتلب وتلم ، وبعثر وبحتر .

د - الاشتقاق الكبار ، وهو النحت ، ومن أمثلته أخذ " البسطة " من (بسم الله) ، و " حوّل " من (لا حول ولا قوة إلا بالله) ^(٣) .

٣- محاولة بعض القدماء في تراثنا جعل الاشتقاق علما مستقلا من علوم اللغة ^(٤) ، وهنا نشير إلى أنه يعد كذلك لدى لغويي الغرب بصفة عامة ، وله بهذا المدلول مصطلح خاص ، هو بالإنجليزية Etymology (علم الاشتقاق) ، أما عملية الاشتقاق الصرفي نفسها ، أي بمعنى تكوين الكلمة - فلها مصطلحها الخاص وهو Derivation ^(٥) .

ثانيا - مفهوم الجمود والاشتقاق في الصرف :

نبدأ تناول هذه المسألة ببيان آراء القدماء أولاً ، ولعله يكون من المفيد هنا أن نمهد لذلك بالحديث عن استعمال سيبويه لهذين المصطلحين ، وفي هذا الصدد نشير إلى أن مصطلح " الاشتقاق " ورد عنده بأكثر من صورة ^(٦) . أما مصطلح " الجمود " فهو لم يرد عنده مطلقاً بأية صورة من الصور في المواضع التي تحدث

فيها عما سمي بالجامد فيما بعد ، سواء أكان هذا الجامد اسما أم فعلا ؛ فهو عندما تحدث عن جمود (ليس) — مثلا — لم يقل إنه فعل جامد ، وإنما اكتفى بوصفه بأنه فعل لا يتصرف تصرف الأفعال الأخرى^(٨) .

وأما حديثه عن جمود الاسم ، فقد كان ضمنيا أيضا مقترنا دائما بوضع الاسم في مقابل الصفة في كثير من المواضع ، وذلك كوضع صقر وصنرد مثلا في مقابل : صعب وخطم^(٩) ، ويؤكد هذا تعليقه لقبح وقوع الاسم (أى الجامد كأسد) نعتا — بقوله : " لأنه اسم لم يجعل صفة " ^(١٠) أى لأنه غير مشتق .

فسيبويه عندما يقابل الاسم بالصفة ، كأنه يقصد بالاسم — في هذا الموضع خاصة — الاسم الجامد ، كصقر وبيت وصنرد ، وهو ما يوضع في مقابل الاسم المشتق — وهو الصفة أو الوصف — كصعب وشهم وخطم وضارب ومضروب . ولعل وضع سيبويه للاسم — بالمعنى الذى وضعناه — فى مقابل الصفة^(١١) — يكون مما أسهم إسهاما كبيرا فى الإحياء إلى النحاة فيما بعد بتقسيم الاسم إلى جامد ومشتق^(١٢) .

ونتحدث الآن عن كل واحد من هذين المصطلحين على حدة :

١- الجمود :

عندما حاول بعض النحاة القدماء الحديث عن الجمود ، جعلوا له مدلولين كل واحد منهما يرتبط بنوع معين من الكلمات ، ومعنى هذا أنه وجد لديهم نوعان منه وتعريفان له ؛ فهناك جمود خاص بالاسم ، وجمود آخر خاص بالفعل ، ومما ترتب على ذلك وجود فجوة بين حقيقة هذا المصطلح — بالمفهوم القديم له — وأنواع الكلمات التى تتدرج تحته ، كما يفهم ضمنا من تناول النحاة الآخرين . ويتبين هنا ذلك ببيان هذين النوعين من الجمود والتعقيب عليهما على النحو التالى :

جمود الاسم :

الجمود هنا عكسه الاشتقاق ، ونحن نجد تعريفا صريحا للاسم الجامد عند الأزهري وصاحب شذا العرف ، يقول الأزهري فى تعريف هذا الاسم فى سياق حديثه عن الخبر المفرد الجامد : " هو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي كزيد؛ فإنه لا يدل على معنى زاد المال زيادة ، وكأسد إذا أريد به شجاع على رأى ؛ فإنه وإن كان فى الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل ، لكن بمعنى فعل غير موافق له فى المادة ، وهو شجع ، وكصاحب ؛ فإنه وإن كان مشعرا بمعنى صاحب ، لكن لا بحسب القياس الاستعمالي ، بل بحسب القياس الأصلى ، وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال ، فكل من (زيد) و (أسد) (صاحب) عندهم من قبيل الجوامد " ^(١٣) .

ويقول صاحب شذا العرف : " فالجامد (أى من الأسماء) : ما لم يؤخذ من غيره ودل على ذات أو معنى ، من غير ملاحظة صفة كأسماء الأجناس المحسوسة ، مثل رجل وشجر وبقر ، وأسماء الأجناس المعنوية كنصر وفهم وقيام وقعود وضوء ونور وزمان " (١٤) .

إن نظرة متأنية إلى هذين التعريفين ومقارنة بينهما تكشفان ما يلي :

أ - غموض التعريف الأول وعدم دقته نتيجة لاعتماده بصورة واضحة على أساس دلالي في التمييز بين الجامد والمشتق من الأسماء ، لأن ذلك أدى إلى جعل نحو (صاحب) من الجوامد ، وهذا غير صحيح لأن هذه الكلمة وما شابهها - كالفارس والراكب والأجرع والأبطح والأورق والأطلس - هي في الأصل مشتقات وصفات اشتهرت فاستغنى عن ذكر موصوفاتها وعولت معاملة اسم الجنس (١٥) .

ب - وضوح التعريف الثانى وميله إلى الدقة بتجنبه الاعتماد بصورة كلية على المعيار الدلالي ، واستبداله به معيارا مناسباً هو المعيار اللفظى المتمثل فى كون الكلمة غير مأخوذة من غيرها بالإضافة إلى عدم لحظ معنى الصفة فيها .
ج - ضيق مجال هذين التعريفين معاً لاقتصارهما على تعريف الاسم فقط دون غيره مع تقصيرهما فى هذا الجانب أيضاً .

جمود الفعل :

جمود الفعل . عكسه التصرف ؛ فالفعل الجامد " ما لازم صورة واحدة ، والمتصرف ما ليس كذلك " (١٦) أو " ما اختلفت بنيته لاختلاف زمانه " كضرب ، يضرب ، اضرب . (١٧)

و الفعل الجامد له صورتان مشهورتان :

فهو إما أن يكون ملازماً للمضى كليس ، وعسى وكرب من أفعال الرجاء ، وأنشأ وأخذ وجعل من أفعال الشروع ، ونعم وبئس وساء فى المدح والذم ، وخلا وعدا فى الاستثناء ، و (كذب) فى الإغراء ، وتبارك . وإما أن يكون ملازماً للأمريّة ، وهذا يصدق على : هب وتعلم (١٨) .

ويترتب على ما قلناه من أن جمود الفعل يقصد به عكس التصرف ، أن الجمود هنا لا يعنى ضرورة التنافى مع الاشتقاق ، وسبب هذا أن عدم التصرف فى الفعل له معنيان :

الأول : أن يكون الفعل لا يتصرف لأنه ليس له أصل اشتقاقى ، ولذا يلزم صورة واحدة ، وذلك كليس وعسى ، والجمود هنا جمود مطلق ، أى جمود تصرف وجمود اشتقاق أيضاً .

والثانى : أن يكون الفعل لا يتصرف لأنه مقيد بأداء معنى وظيفى صرفى معين كالمدح والذم ، بناء على أن " كل ما لزمه شىء على معنى لم يتصرف ، لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى " (١٩) — ولكنه حينما يفارق هذا المعنى يرجع إلى إمكاناته الاشتقاقية ويأتى منه المضارع والأمر وغيرهما ، وهذا يصدق على أفعال مثل : أنشأ ونعم ، وأكرم فى نحو (ما أكرمه) وخلا وتعلم ، وأشهر المعلى الصرفية التى تلزم الفعل هنا الجمود المؤقت : المقاربة والرجاء والشروع والمدح والذم والتعجب والاستثناء والأمرية .

ونستنتج من ذلك كله أن بعض الكلمات التى تدخل فى إطار جمود الفعل الذى بيناه تدرج تحت مفهوم الجمود العام الذى هو عكس الاشتقاق .
إننا إذا أردنا أن نحدد مفهوم الجمود بدقة عند القدماء ، ينبغى أولاً أن نرصد كل أنواع الكلمات التى ينطبق عليها هذا المفهوم والتى من أجل ذلك يسرى عليها الوصف بأنها جامدة . ونحن إذا نظرنا إلى مجمل كلام النحاة عن الجمود — بصفة عامة — نجد أنهم من الناحية العملية أدخلوا تحت مفهوم هذا الجمود — تصريحاً أو تلميحاً — أنواعاً أخرى من الكلمات ، بالإضافة إلى ما يدخل تحته من النوعين السابقين اللذين ذكرناهما .

ويمكن — بناء على هذا — حصر الجمود فى الأنواع التالية :

- ١- أنواع معينة من الأسماء تتمثل فيما يأتى :
 - أ — الأسماء المبنية ، وتشمل : الضمانر الشخصية والإشارية والموصولة ، وأسماء الشرط والاستفهام ، وبعض الظروف كإذا وأيان وحيث .
 - ب — الأسماء الأعجمية ، سواء أكانت أعلاماً كإبراهيم وإدريس وإسحاق ، أم أجناساً معربة ككلام وإستبرق وأجر (٢٠) .
 - ج — اسم الجنس المحسوس (اسم العين) كرجل وشجر وتراب وماء (٢١) ، واسم الجنس المعنوى (اسم المعنى) كنصر وفهم ، وليلة وصباح ومساء ، ويلحق بهذا المصادر التى لا أفعال لها كويل وويح وويس (٢٢) .
 - د — الأسماء المبهمة ، وتشمل الأعداد والمقادير وما يشبهها كرطل وقدر وذراع ، والظروف مثل : تحت ووراء وعند وحيث ، وغير ذلك كمثل وغير .
 - هـ — أسماء الآلة غير القياسية كالقأس والقنبر والسكين (٢٣) .
 - و — باعتبار أصالة الحروف وتجرد الكلمة ، يعد جامداً الأسماء المجردة ثلاثية ورباعية وخماسية (٢٤) .

ز — الأعلام المرتجلة كحنتف وقعس وأدد (٢٥) .

٢- الفعل الجامد جموداً اشتقاقياً كعسى وليس .

٣- معظم أسماء الأفعال نحو : صه ومه وأمين ، مع استثناء ما نقل من باب آخر وما جاء على وزن (فعال) .

٤- الحروف كعلى وفي وهل .

٥- الأصوات المحكية كغاق ونحوه (٢٦) .

وإذا نظرنا إلى هذه الأنواع المختلفة لنحدد معيار جمودها ولنحدد مفهوم هذا الجمود — سنجد أنها يصدق عليها واحد من هذين المعيارين :

أ — عدم أخذ الكلمة من غيرها وكونها أصلا لا يختلف في أنه قائم بذاته . وهذا يصدق على الأنواع السابقة كلها باستثناء اسم الجنس المعنوي .

ب — كون الكلمة اسم جنس للمعنى (كنصر وفهم) وافترض أن هذا الاسم هو أصل المشتقات التي تشترك معه في المادة وأصل المعنى ، ويصدق هذا المعيار على المصدر وما يشبهه ، إذا أخذنا بالرأى المشهور في هذه المسألة وهو رأى البصريين ، وعلى هذا يكون المصدر جامدا والفعل مشتقا .

ومن الواضح — بناء على هذا — أن الجمود أصدق ما يكون في الكلمات التي تندرج تحت المعيار الأول .

وبهذا نستطيع أن نقرر أن الجمود العام لأي كلمة معناه عند القدماء : عدم أخذها من غيرها ، أو كونها أصلا حقيقيا أو مفترضا تشتق منه الكلمات وترد إليه . والجمود بهذا المفهوم هو المقابل الصحيح للاشتقاق .

٢- الاشتقاق :

للاشتقاق الصرفي أو العام تعريفات كثيرة متقاربة لا تختلف إلا في جعلها الاشتقاق بمعنى الرد وجعله بمعنى الأخذ .

فمن التعريفات التي تعنى بمعنى الرد قول ابن جنى إن الاشتقاق الصغير أن " تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه ، وإن اختلفت صيغته ومبانيه . وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه ، نحو سلم ويسلم وسلمان وسلمى والسلامة ، والسليم : اللديغ ؛ أطلق عليه تقاؤلا بالسلامة . وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته " (٢٧) .

وقريب من هذا تعريف الرضى الذى يقول فيه : " كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى ، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد " (٢٨) .

ولا شك أن تعريف الاشتقاق على هذا النحو — يراعى جانبا نظريا يتمثل في الربط المعنوي بين الكلمات المتفقة في الأصل ، ولذلك يعد التعريف هنا من منطلق الرد نظرا إلى الاشتقاق باعتبار العلم (٢٩) .

ومن التعاريف التى تنظر إلى معنى الأخذ قول بعضهم : " الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية ، وهينة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل ، بزيادة مفيدة لأجلها اختلافا حروفا أو هيئة ؛ كضارب من ضرب ، وحذر من حذر " (٣٠) .

ومن الواضح أن هذا النوع من التعريفات — إذا قورن بما سبق — يعنى بالاشتقاق من الناحية العملية ؛ فالأخذ عمل مقصود يقوم به صاحبه لتحقيق فائدة عملية تتمثل فى إنشاء صيغ مختلفة من أصل واحد .

وأيا ما كان تعريف الاشتقاق الصرفى ، فهو يعتمد على ثلاثة أركان أو ثلاثة شروط ، الأول : أن تكون الكلمة مشتقة وأن يكون لها أصل ، والثانى : الاتفاق بين الاثنين فى المادة وفى ترتيبها ، والثالث : المناسبة فى المعنى (٣١) . وبناء على ما سبق ، يوجد نوعان لهذا الاشتقاق :

الأول : اشتقاق مطرد عملى قياسى ، وهو يشمل المشتقات العشرة وهى (الأفعال الثلاثة : الماضى والمضارع والأمر ، واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسما الزمان والمكان واسم الآلة) ويضاف إلى هذه : صيغة المبالغة والمصدر الميمى واسما المرة والهيئة (٣٢) .

الثانى : اشتقاق غير مطرد وهو نظرى بمعنى الرد ، سماعى ، ألفاظه تمثل حالات فردية " لا تنتظمها قاعدة شاملة ولا يضمها قانون عام " (٣٣) . وهو يشمل الأسماء والأفعال ، وهو فى الأفعال محدود لا يخرج عن حالات الإلحاق . وأما فى الأسماء فهو كثير وأكثر ما يكون فى الصفات غير العاملة ، ومن أمثلته : شبرم (القصير من الرجال) — عتريس (غاشم) — بلعوم — ضيفن (الذى يأتى مع الضيف) — تلقام (عظيم اللقم) (٣٤) .

إن ما سبق كان عرضا لمفهوم الجمود والاشتقاق لدى القدماء على وجه العموم ، وأما بالنسبة لرأى المحدثين فى هذا ، فإننا نشير أولا إلى أن حديثهم عن الجمود يأتى تابعا أو ضمينا عند تعرضهم للاشتقاق فى بعض المواضع ، ولذا سيتضح مفهوم الجمود لديهم استنتاجا عند تناول رأيهم فى أصل الاشتقاق وتقسيم الكلم من هذه الزاوية .

ومع هذا يمكننا على أى حال أن نقول إن الجمود — كما نرى — يعنى عدم أخذ الكلمة من غيرها كالضمانر والأدوات وأسماء الأعيان مثل : رجل وحجر وجبل ، مع الأخذ فى الاعتبار أن الكلمة قد تكون جامدة مع انتمائها إلى جذر كالكلمات السابقة الثلاث ، ومعنى هذا أن الجمود لا يتنافى مع الانتماء إلى الجذر أو الأخذ منه .

وخير مقال يوضح رأى المحدثين فى الاشتقاق — بصفة عامة — تعريفه بأنه " استمداد مجموعة من الكلمات من المادة اللغوية أو الجذر اللغوى ، مع اشتراك أفراد هذه المجموعة فى عدد الحروف وفى ترتيبها (واشتراكها) فى الدلالة العامة " (٣٥) .

وينبغى أن ننتبه إلى شئ مهم هنا ، هو أن المحدثين فى إطار دراساتهم للاشتقاق وبحث المفاهيم المرتبطة به استطاعوا أن يبينوا أنه من أهم طرق وضع الكلمات ونمو اللغة وتطورها ، وأنه وثيق الصلة بالقياس ويعد تطبيقا له (٣٦) ، كما أشاروا أيضا إلى أنه يعد سمة أساسية مميزة للغة العربية ؛ لأنها تعتمد — بصورة واضحة — على التحول الداخلى للصيغ ، بالإضافة إلى استخدام الإلصاق ، على حين تعتمد لغات أخرى كثيرة على الإلصاق الخارجى أو التركيب فقط (٣٧) .

ثالثا — الفرق بين الاشتقاق وبعض المصطلحات الأخرى :

ينبغى أن نشير إلى الفرق بين الاشتقاق وبعض المصطلحات القريبة منه ، أو التى يوجد بينها وبينه صلة . وهذه المصطلحات هى : العدل والإلحاق والارتجال والتصريف .

والتلاثة الأولى من هذه المصطلحات تعد من صور وضع الألفاظ (٣٨) . فأما العدل ، فهو يرتبط عند النحاة بمجىء بعض الكلمات على أبنية معينة أشهرها : فعل وفعال ومفعول بدلا من الأبنية التى كانت تجب لها (٣٩) ، ولذا يكون هذا العدل فرعية تدرى إلى المنع من الصرف غالبا .

والجدير بالذكر هنا أن بعض النحاة — كالرمانى وابن يعش — صرح بأن العدل ضرب من الاشتقاق ، وأن الفرق بينهما يتمثل فى اختلاف المعنى بين المشتق والمشتق منه فى الاشتقاق ، وعدم اختلافه فى العدل ، يقول ابن يعش : " والعدل هو أن تريد لفظا ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا والمراد غيره ، ولا يكون العدل فى المعنى ، إنما يكون فى اللفظ ، فلذلك كان سببا (للمنع من الصرف) لأنه فرع على المعدول عنه ، فعمر معدول عن عامر علما " (٤٠) .

ويؤكد الرضى هذا بقوله : " العدل إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب ، لا للتخفيف ولا للإلحاق ولا للمعنى " (٤١) . ومع هذا نرى نحاة آخرين يميلون إلى إثبات اختلاف المعنى فى العدل ، أو فى بعض صورهِ على الأقل ، ومن هؤلاء الزجاج والمبرد وابن السراج (٤٢) .

والرأى الذى نراه فى العدل أنه صورة من صور الاشتقاق غير المطرد المتوقف على السماع ، وأن هذه الصورة ارتبطت كثيرا بكونها تفسيرا أو حيلة

مقبولة في باب المنوع من الصرف لئلا " تتخرم القاعدة الممهدة " في هذا الباب كما قال الرضى^(٤٣)، وهي قاعدة وجود سببين للمنع أو سبب يقوم مقامهما .

وأما الإلحاق فهو " أن تزيد في البناء زيادة لتحلقه بأخر أكثر منه فيتصرف تصرفه " ^(٤٤)، ومن هذا زيادة البناء في (جلب) حيث يقال : جلب ، ويصير هذا ملحقا بالرباعي المجرد ويتصرف مثله فيقال : يجلب ، جلبية ، ومجلب ومجلب ، كما يقال : يدرج - دحرجة - مخرج - مخرج ، إلخ .

وبعد الإلحاق في أغلب أحواله أيضا صورة من صور الاشتقاق غير المطرد ؛ لأن الجانب الغالب فيه سماعي ، وهو ما كانت الزيادة فيه بالآلف كسلقى ، أو الواو كهول ، أو الياء كبيطر . أما الجانب القياسي المطرد فيه ، فهو قليل يتمثل في تكرار لام الثلاثي كشمّل ، أو زيادة النون وسط الكلمة مع غيرها مثل : اقعنسس . وقد بين ابن جنى أن القياس والاطراد هنا مرتبطان بالاحتياج إلى هذا الإلحاق في شعر أو سجع ، كما أنهما محكومان بمبدأ أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ^(٤٥) .

وأما الارتجال فهو مصطلح اختلف القدماء في استعماله وتوجيهه لأن دلالاته عندهم لم تكن واحدة ؛ فاللغويون استخدموه كثيرا بمعنى اختراع الكلمات وابتكارها من لا شيء ، وأغلب الظن أن هذا الاستخدام كان فيه تجاوز للحقيقة ، وفي قليل من الأحيان كانوا يعنون به اشتقاق صيغة من مادة " معروفة وعلى نسق صيغ مألوفة في مواد أخرى ، كالذى روى عن روبة بن العجاج أنه قال " تقاعس العز بنا فاقعنسا " ^(٤٦) ، والارتجال على هذا الأساس يتداخل مع مصطلح " الإلحاق " .

وأما النحاة فاستخدموا مصطلح الارتجال في باب العلم عند تقسيمهم إياه إلى منقول ومرتل ، وهم يعنون بالعلم المرتجل ما لم يكن له أصل في النكرات ، ^(٤٧) بمعنى أنه كلمة لم تستعمل بصيغتها الواردة عليها قبل العلمية ولم تكن من كلمات اللغة ، وعلى هذا تكون بعض الأعلام المرتجلة جامدة كحنتف وقففس وأدد ، ويكون بعضها - وهو الأغلب - مشتقا : إما معدولا كعمر وزفروثم وجحا - وإما غير معدول كحمدان وغطفان وسعاد ومزيد وحيوة ^(٤٨) .

والرأى الصائب في استعمال مصطلح " الارتجال " بمعنى الاختراع والابتداع ، أن الارتجال بهذا المعنى في اللغات المختلفة بصفة عامة - حقيقة لا يتطرق إليها الشك ولكنه أقل طرق الوضع اللغوى ، وهو في العربية الفصحى يكاد ينعدم لأن تطورها محاط بحصون منيعة ^(٤٩) .

وأما التصريف فثمة علاقة قوية بينه وبين الاشتقاق ، ولقد تنبه الصرفيون والباحثون إلى هذا قديما وحديثا وأشاروا إليه ؛ فابن جنى قديما نجده يقول : إن "

التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ، مثال ذلك أن تأتي إلى " ضرب " فتبنى منه مثل " جعفر " فتقول " ضربب " ومثل " قمطر " ضرب ... وكذلك الاشتقاق أيضا ، ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذى هو المصدر فتشتق منه " الماضى والمضارع واسم الفاعل فتقول : ضرب - يضرب - ضارب " إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبان ، والاشتقاق أقعد فى اللغة من التصريف ، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق .

ورغم أن ابن جنى يفهم من كلامه عن الاشتقاق هنا أنه يقصد به الاشتقاق بأنواعه المختلفة ، فخلاصة رأيه أن كلا من التصريف والاشتقاق الصرفى تحويل لصيغة الكلمة الواحدة إلى صيغ مختلفة .

ومثل ابن جنى ، أشار ابن عصفور أيضا إلى هذه العلاقة الواضحة بين الاثنين ، غير أنه وضح - كابن مالك - أن الفرق بينهما يتمثل فى أن التصريف (كتنغير التصغير والتكسير وبناء مثل جعفر من ضرب) أعم من الاشتقاق ؛ لأنه يشمل ما قالته العرب وما نحدثه نحن بالقياس ، والاشتقاق مختص بما ورد عن العرب ، وعلى هذا كل اشتقاق تصريف ، وليس كل تصريف اشتقاقا (٥١) .

وتعقبا على هذا ، نشير إلى أننا لا ننكر أن التصريف أعم من الاشتقاق ، لكننا نرى أن جهة العموم هذه جهة أخرى غير ما ذكر تتمثل فى أن تحويل الصيغة الواحدة إلى صور أو أبنية مختلفة - كما هو مفهوم علم الصرف (٥٢) - يتضمن صوراً كثيرة من التحويل الاشتقاق أحدها .

وبتبيين هذا بأن وجوه التصريف المختلفة لبنية الكلمة تنحصر فى نوعين من التغير ، الأول : تغيير لمعنى ، ومما يشملها هذا : الاشتقاق المطرد بصوره المختلفة والإلحاق فى معظم صورته والتنثية والجمع والتصغير والنسب ، والثانى : تغيير لغرض لفظى ، ومما يشملها هذا : الإعلال والإبدال والإدغام والإمالة ، ولا تتعلق هذه الوجوه كلها إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة . (٥٣)

وبناء على هذا يكون الاشتقاق الصرفى جزءاً من التصريف وأخص منه ، وبناء على هذا أيضا تتضح لنا العلاقة كذلك بين التصريف والجمود ، وهى تتحدد فى أن الكلمات الجامدة بعضها يتصرف - وينطبق هذا على الأسماء المتمكنة - وبعضها لا يتصرف فى أغلب الأحوال ، وهذا ينطبق على الأسماء المبنية والحروف وأسماء الأصوات والأسماء الأعجمية الشخصية . (٥٤)

وأما بالنسبة للعلاقة بين الاشتقاق والتصريف فى ضوء الفكر اللغوى الحديث ، فهى تبين على أساس أن هذين إنما هما قسمان أو نوعان من الاختلافات

يتكون منهما علم الصرف (Morphology) فى الدراسات الغربية ؛ فهذا الفرع ينقسم إلى قسمين : قسم الصرف التصريفى (Inflectional Morphology) ، وقسم الصرف الاشتقاقى (Derivational Morphology) (٤٤) .

وتطبيق هذه الفكرة على الصرف العربى التقليدى تسفر - كما ترى إحدى الدراسات - عن أن محور دراسة الصرف التصريفى هو الاسم والفعل من حيث العدد والنوع والشخص والتعيين والإعراب ، وتسفر كذلك عن أن محور الدراسة فى الصرف الاشتقاقى هو اشتقاق الأفعال والصفات والنسب والتصغير وجمع التكسير وما شابه ذلك (٤٥) .

ونحن نرى أن تبنى فكرة هذين القسمين للتصريف لدينا - بغض النظر عن تصنيف فروعهما - يمكن أن تستثمر فى معالجة بناء الكلمة ، من منطلق إقرارنا بأن الكلمة إما أن تبنى اشتقاقياً ، وإما تصريفياً ، وإما أن تبنى اشتقاقياً وتصريفياً فى آن واحد معاً .
رابعا - أصل الاشتقاق :

إن محاولة نظرنا هذه فى أصل الاشتقاق ليست من قبيل تكرار ما قيل فى هذه المسألة وذكر ما هو مشهور ومتعالم ، كما أنها ليست محاولة أيضاً للخوض فى هذا الشأن من منطلق زيغ البصر ، والاتجاه إلى البحث فى غياهب ما وراء اللغة والنظر فيما هو غير مجد وضرورى ، وإنما نحن نقصد من وراء هذا أن نبين بعض جوانب هذه القضية التى نظن أن لها دلالات مفيدة فى دراسة الصرف .
آراء القدماء :

يمكن عرض صورة واضحة مجملة لأهم آراء القدماء فى هذه المسألة ، من خلال إبانة رأى كل من سيبويه وابن جنى والأنبارى ومن اتفق معه والرضى - على النحو الآتى :

أ - رأى سيبويه :

لكى يفهم رأى سيبويه هنا فهماً صحيحاً ينبغى التنبيه إلى طريقة استعماله للمصطلح فى هذا المجال ، ونعنى بهذا أنه كان يعبر عن معنى (المصدر) ومصطلحه بثلاثة مصطلحات أخرى هى : الحدث والحدثان والفعل (٤٦) ، وفى ضوء هذا يمكن إجمال أهم ما فى رأيه فى النقاط التالية :

١- الأفعال مأخوذة من المصادر التى هى الأصل الغالب للاشتقاق لديه ، ونجد هذا فى قوله : " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع ... والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل " (٤٨) ، فأمثلة يقصد بها : أبنية ، قال السيرافى : " يعنى أن هذه

الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء ، وإنما أراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون " (٢٩) .

ويتعلق بهذا أننا نرجح أن أسماء الفاعلين والمفعولين كالصفات المشبهة (٣٠) — مأخوذة في رأيه أيضا من المصادر ، ومما يدل على هذا حديثه عن نصب اسم الفاعل بدلا من اللفظ بالفعل كنصب المصدر حيث يقول : " هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل (أى المصدر) ، استفهمت أو لم تستفهم ، وذلك قولك : أقانما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب " (٣١) ؛ فمعنى هذا الكلام أن نحو " قائما " هنا منصوب على أنه بدل من اللفظ بالفعل ، وهو في هذا يشبه المصدر في نحو : أقياما يافلان والناس يعود (٣٢) ، ويعتمد هذا الفهم على أننا نرجح أن سيبويه استعمل هنا مصطلح " الأفعال " بمعنى " المصادر " (٣٣) كما هو وارد لديه .

ومن الواضح أن رأى سيبويه هذا في إرجاع أصل الاشتقاق إلى المصدر هو الأساس لكل من قال بمثل هذا ممن جاء بعده من النحاة .

٢- يفهم من ظاهر كلامه في مواضع مختلفة أن أسماء الزمان والمكان والمصادر الميمية مشتقة من الأفعال (٣٤) ، وهذا يعنى أن المصدر ليس هو دائما أصل الاشتقاق عند سيبويه كما قد يظن .

٣- يقترب سيبويه مما يعرف بنظرية الجذر الثلاثي بقوله إن ما جاء على ثلاثة أحرف من الألفاظ هو " أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما ، مزيدا فيه وغير مزيد ، وذلك لأنه كأنه الأول " (٣٥) . وهو في هذا يبدو أنه متأثر بأستاذه الخليل بن أحمد .

ب - رأى ابن جنى :

يربط ابن جنى رأيه في أصل الاشتقاق بمسألة وضع اللغة ، وهو يقول انه من غير المعلوم أى أنواع الكلم الثلاثة وضع أولا من حيث الزمن ، ولكنه يفرق بين الحقيقة الزمنية غير المعلومة ، والاعتبار والاعتقاد من جهة اللغويين والنحاة ؛ فهو يرى — أخذاً ذلك عن أستاذه الفارسي — أن أول كل شيء من هذه اللغة وقع في زمان واحد " وإن كان تقدم شيء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم ، ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل ، وإن كانت رتبة الاسم في النفس من حصة القوة والضعف أن يكون قبل الفعل ، والفعل قبل الحرف " (٣٦) .

ومعنى هذا — كما قلنا — أنه يوجد فرق في رأيه بين الحقيقة الزمنية غير المعلومة والتي من الممكن في إطارها أن يكون المتقدم الاسم أو الفعل أو

الحرف — وبين الاعتقاد النفسى الذى يقدم ابن جنى من خلاله تفسيراً مهماً لـ رأى البصريين المشهور الذاهب إلى أن المصدر أصل الاشتقاق ، يقول : " وإنما يعنى القوم (أى البصريون) بقولهم إن الاسم (أى المصدر) أسبق من الفعل — أنه أقوى فى النفس ، وأسبق فى الاعتقاد لافى الزمان ، فاما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدموا الاسم قبل الفعل ، ويجوز أن يكونوا قدموا الفعل فى الوضع قبل الاسم ، وكذلك الحرف (٦٧) .

ويقوى ابن جنى رأيه هذا بذكر مجموعة من الأدلة تؤكد أنه ليس هناك ما يوجب أن يكون المصدر هو الأصل والأسبق فى حقيقة الوضع فى كل الأحوال . ومعنى هذا أن أصل الاشتقاق قد يكون — كما بين — الفعل أو اسم العین أو الحرف ، بالإضافة إلى المصدر (٦٨) .

وبهذا نتبين لنا أهمية رأى ابن جنى هنا فى هذه المسألة ، ونود أن ننوه إلى شيء آخر له خطره أيضاً ، وهو أن كلامه السابق عن الاعتقاد النفسى بالنسبة للاسم على قدر كبير من الأهمية ، وترجع أهميته إلى أمرين :

الأول : إرجاع رأى البصريين المشهور فى أصل الاشتقاق إلى مجرد الاعتقاد النفسى والاعتبار النظرى مع ما يعنيه هذا من عدم الإقرار على وجه الحقيقة بالسبق الزمنى للمصدر دون الفعل دائماً ، فضلاً عن عدم الإقرار بسبق أى نوع من الأنواع بالنسبة لغيره ، وهذا هو الصواب فى هذا الشأن .

الثانى : أن التفسير الذى يقدمه ابن جنى فى كلامه هنا يلفت أنظارنا إلى مسألة مهمة فى تراثنا النحوى ، وهى النظرة الخاصة للاسم فى البحث والدرس لدى كثير من علمائنا ؛ حيث أعطوه أهمية كبيرة وجعلوا له سمات معينة ، وكل هذا وغيره مما نجد أصله عند سيبويه (٦٩) يمكن — فى مجال آخر — أن يكون محل نقاش وبحث لما ترتب ويترتب عليه من أمور كلية وجزئية تتعلق بقضايا مختلفة كقضية الأصالة والفرعية والخفة والنقل وما شابه ذلك .

ج — رأى الأنبارى :

المهم لدى الأنبارى أنه يعرض رأى البصريين والكوفيين فى أصل الاشتقاق مع ذكر أدلة كل فريق بالتفصيل ، ولهذا أصبح كلامه فى هذا الأمر المرجع الأساسى له ، كما أصبح المعبر عن نظرية أصل الاشتقاق لدى القدماء بصفة عامة .

ومجمل كلامه أن الكوفيين يرون أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه (٧٠) ، ومن أدلتهم على هذا أن المصدر يصح بصحة الفعل ويعتل باعتلاله ، وأن الفعل يعمل فيه . وأما البصريون — وهم الذين ساد رأيهم واشتهر — فيقول عنهم الأنبارى — وهو يؤيدهم — إنهم يرون أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه ،

ومن أدلتهم على هذا أن المصدر اسم يقوم بنفسه ويمكن أن يستغنى عن الفعل الذى هو بخلاف هذا ، وأن المصدر يدل على شىء واحد هو الحدث على عكس الفعل الذى يدل على شيئين : الحدث والزمن ، وكما أن الواحد أصل للثنتين فكذلك المصدر أصل للفعل^(٧١) .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الأنبارى لم يصرح فى رأى البصريين بأن المصدر أصل للمشتقات الأخرى أيضا كما صرح بأنه أصل للفعل عندهم ، بل إن كلامه يومئ تارة ويصرح أخرى بغير هذا وهو أن الفعل أصل للمشتقات الأخرى خاصة اسمى الفاعل والمفعول^(٧٢) ، وكأن الأنبارى بذلك يتفق مع ابن السراج وابن جنى اللذين صرحا بشئ من هذا^(٧٣) ، وكان هؤلاء الثلاثة وغيرهم أيضا — على هذا الأساس — يتفقون مع السيرافى وأبى على الفارسى فيما نسب إليهما من أنهما كانا يريان أن المصدر أصل للفعل والفعل أصل للوصف كاسمى الفاعل والمفعول^(٧٤) .

ومعنى هذا أنه توجد عند هؤلاء سلسلة اشتقاقية بهذه الصورة :

المصدر (أصل) ← الفعل (أصل وفرع) ← الوصف أو المشتقات الأخرى .

د - رأى الرضى :

يعد الرضى مثالا لمن صرحوا بأن المشتقات المختلفة مأخوذة من المصدر ، قال : " اعلم أن الفعل فرع على الاسم فى اللفظ كما فى المعنى ؛ لأنه يحصل بسبب تغيير حركات حروف المصدر ، فالمصدر كالمادة والفعل كالمركب من الصورة والمادة ، وكذا اسم الفاعل والموضع والآلة ، وجميع ما هو مشتق من المصدر^(٧٥) .

وتعقبا على هذه الآراء وما يشبهها نود أن نشير إلى الملحوظات التالية :

أولا :

بحث النحاة البصريين والكوفيين فى أصل الاشتقاق فى مجمله — كما يبدو من خلافهم المشهور فى هذا — اقتصر فى أغلب الأحيان على حصر البحث عن الأصل فى المصدر والفعل ، ولم يتجاوز هذين إلى النظر فى أصول الاشتقاق بصفة عامة كأسماء الأعيان وغيرها ، مع استثناء ابن جنى من هذا .

ثانيا :

تصور رجوع المشتقات كلها عند البصريين ومن أخذ برأيهم إلى أصل واحد مباشرة — كما هو شائع لدى المتأخرين وحديثا — تعميم تبين لنا عدم صحته من أكثر من جهة ، وخاصة أن كثيرا من هؤلاء النحاة جعل الفعل منزلة اشتقاقية

وسطى بين المصدر والوصف وغيره ، ومعنى هذا أن البصريين ومن شايعهم أعطوا الفعل أهمية ملحوظة في التحليل الاشتقاقي ، ونستنتج من ذلك — إذا أضفنا إليه ما ذكر في هذا الشأن ^(٧٦) — أن هوة الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة ليست كبيرة كما هو متصور .

ثالثا :

مع أن أصل الاشتقاق — كما بين ابن جنى — أعم من أن يكون المصدر أو الفعل ، ومع ما ذكرناه من عدم الاختلاف الكبير بين الفريقين هنا — تعكس معالجة هذه القضية — على كل حال — وجهتي نظر مختلفتين ، الأولى : وجهة نظر البصريين ومن وافقهم ، والثانية : وجهة نظر الكوفيين ؛ فأما البصريون ومن وافقهم ، فقد نظروا إلى أصل الاشتقاق نظرة فلسفية عقلية فجعلوه المصدر ، أى الاسم لأنه الأقوى في الاعتقاد ، مع إحساسهم أو إقرارهم في الوقت نفسه بالحقيقة اللغوية لدور الفعل في التحليل الصرفي والاشتقاقي .

وقد أدت هذه الرؤية والتمادى فيها إلى مواقف مختلفة منها التناقض أحيانا ، والتناقض والتكلف أحيانا أخرى ، ومنها غير هذين ، ومن أمثلة ذلك : جعل ابن يعيش الفعل هو الأصل للصفات مرة ، وجعله المصدر أصلا لكل ما عداه من المشتقات مرة أخرى ، ^(٧٧) وكذلك تكلف الرضى وتشده عند شرح تعريفات ابن الحاجب للمصدر واسمى الفاعل والمفعول وما يشبههما ^(٧٨) ؛ حيث إنه حرص على إبانة أن المصدر أصل لما عداه ، لكنه اتكأ على الفعل في الاشتقاق في مواضع أخرى عند الحديث عن صوغ المصدر والصفة المشبهة وغيرهما . ^(٧٩)

وأما الكوفيون فقد كان رأيهم أقل اضطرابا وأكثر مجانبة للصواب من غيرهم ؛ لأن الفعل — وإن لم يمكن الجزم بأصالته تاريخيا — هو أصل عملي واضح لا يمكن إنكاره في التحليل الصرفي والنحوي ، ويكفي في هذا أن نشير إلى أن الفعل يحمل عليه كثير من المشتقات والمصادر في أغلب الأحوال في الصحة والاعتلال والصياغة وتحمل الضمير والعمل .

إن الثمرة التي يمكن أن نجنيها نحن من هذا الخلاف الذي عرضناه أنه يلفت نظرنا إلى أمر واضح ، هو أن قسطا من دراسة النحاة قد بنى على اعتقاد قوة الاسم ، وأن قسطا آخر من الدراسة قام على تبني فكرة أن الفعل هو أصل الاشتقاق ولفت الانتباه بهذا إلى أهمية الفعل في التحليل الاشتقاقي للكلمة ^(٨٠) .

رابعا :

نستطيع أن نقول إن الصرفيين آمنوا عمليا بفكرة أصالة الجذر المعجمية وطبقوا عليها ، ويشهد بهذا دراستهم للأبنية وبحثهم في تجردها وزيادتها ،

ووضعهم أدلة كثيرة لمعرفة الحروف الزائدة، وهي - كما ذكر ابن عصفور - تسعة تشمل : الاشتقاق والتصريف والكثرة ولزوم زيادة الحرف فى موضع معين ، ولزوم حرف الزيادة البناء وكون الزيادة لمعنى ، والنظير والخروج عن النظير والدخول فى أوسع البابين ^(٨١) ، ويؤكد ما نقوله هنا أن معظم هذه الأدلة يتوجه فى كثير من الأحيان إلى كلمات لم يعرف لها اشتقاق ولا تصريف ، أو يصعب معرفة طريق اشتقاقها مثل : أرنب وأفكل (للربعة) وبطيخ ، وورنقل (للشر والأمر العظيم) ومزرى (لطرف الألية) وحظأو (لعظيم البطن أو القصير) ^(٨٢) .

فنحن نرى أن هذا تطبيق عملى من الصرفيين لفكرة أصالة الجذر المعجمية التى وضع بذرتها الخليل بن أحمد ، مع أنهم من الناحية النظرية الصرف جعلوا أصل الاشتقاق غير هذا كما ذكرنا .

آراء المحدثين :

ثمة ثلاثة اتجاهات عامة مهمة لدى المحدثين فى قضية أصل الاشتقاق : فأما الاتجاه الأول ، فهو أشهر اتجاه ويرى أصحابه أن الجذر هو أصل الاشتقاق ، وهو عبارة عن مادة خام ليس لها صيغة معينة وتتألف فى الأغلب من ثلاثة أحرف ، ويترتب على هذا أن كل أفراد الجذر الواحد المشتركة فى المعنى العام مشتقة ، ويدخل فى هذا الإطار بالطبع المصدر والفعل ^(٨٣) .

وأما الاتجاه الثانى ، فنجد له لدى الأستاذ عبد الله أمين والدكتور فؤاد ترزى على تفاوت بينهما فى رأى ؛ فأولهما يرى " أن أصل المشتقات جميعا شئ آخر لا هو المصدر ولا هو الفعل ، وأن الفعل مقدم على المصدر وعلى جميع المشتقات فى النشأة ، وأن هذه المشتقات جميعا ومعها المصدر مشتقة من الفعل ، بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات ، وهى أسماء المعانى من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات " بالإضافة إلى الحروف ^(٨٤) .

وأما الدكتور ترزى فينتق مع هذا الرأى فى مجمله ، لكنه يخالفه فى أنه يرى أن بعض الأفعال أصيلة مرتجلة لم تؤخذ من غيرها ^(٨٥) .

وأما الاتجاه الثالث ، فيرى الباحثون فيه أن الفعل هو الأصل ، وهم مختلفو المشارب فى هذا ولا تخلو آراؤهم من تعميم أو مغالطة ؛ فمنهم من يرى أصالة الفعل لأن هذا هو الشائع فى اللغات السامية ^(٨٦) ، ومنهم من يرى أن الفعل الماضى المسند إلى المتكلم أصل لما يتصل به من أفعال وأسماء بناء على افتراضات صوتية ^(٨٧) ، ومنهم من يرى أن الفعل هو الأصل - كما رأى

الكوفيون قديما — لأن القول بغير هذا " يؤدي إلى فقدان خاصتي العموم والبساطة وهما من وسائل تقويم الوصف اللغوي وبيان سداده " (٨٨) .

وخلاصة ما يمكن أن يقال تعقيبا على كل ما سبق — في رأينا — : أن البحث في أصل اللغة — بصفة عامة — في أغلب الأحوال بحث فيما لا يمكن حسمه لأن أغلبه تاريخ مجهول ، والقول بكون شيء معين هو أصل الاشتقاق لا يعدو أن يكون واحدا من هذه الأمور : فإما أن يكون اجتهدا مصيبا — كما في القول بأصالة أسماء الأعيان بالنسبة لما أخذ منها — وإما أن يكون اجتهدا غير محسوب كالقول بأصالة المصدر أو الفعل مطلقا ، وإما أن يكون استدلالا له ما يدعمه أو افتراضا يسمح بتجنب التيه في مفاوز هذه المسألة وييسر دراسة نظام من النظم ، وذلك كالقول بأن الأصل هو الجذر الثلاثي ؛ فهذا ييسر دراسة نظام المعجم ، وكالقول بأن الفعل هو الأصل في الصناعة لا الوضع — إذا افترضنا أن هذا يمكن أن يقال — فهذا ييسر دراسة نظام الصرف .

خامسا — تقسيم الكلمات من حيث الجمود والاشتقاق :

تأتى أهمية هذه المسألة من أن تحديد الأقسام وتصنيفها صرفيا من المقدمات المهمة لدراسة النحو ، ونحن قد حصرنا من قبل أنواع الكلم التي تدخل في دائرة الجمود ، والأنواع الأخرى التي تدخل في دائرة الاشتقاق من وجهة نظر القدماء ، وذلك عند الحديث عن مفهومي الجمود والاشتقاق لديهم ، وعلى هذا يكون الكلام عن تقسيم القدماء هنا أمرا مفروغا منه ، غير أننا ينبغي أن نضيف إلى هذا ثلاثة آراء عامة ذكرها السيوطي في هذا الشأن هي : رأى يرى أن الكلم بعضها مشتق وبعضه غير مشتق ، وآخر يرى أن الكلم كله مشتق ، وثالث يرى أن الكلم كله أصل (٨٩) .

وأما المحدثون فالذين قالوا منهم إن أصل الاشتقاق هو الجذر ، ذهبوا — على وجه الإجمال وكما أشرنا من قبل — إلى أن جميع ما ينتمي إلى جذر واحد مشتق .

وفي هذا الإطار نشير إلى أن الدكتور تمام حسان قدم تقسيمين مهمين للكلمات من حيث الجمود والاشتقاق :

فأما التقسيم الأول فتتقسم فيه الكلمات إلى قسمين رئيسيين : كلمات مشتقة ، وكلمات صلبة وهي تنحصر في الضمائر والأدوات وبعض الخوالب ، وأما الكلمات المشتقة فتشمل جميع كلمات اللغة ماعدا ما سبق ، وهي نوعان : كلمات جامدة — كرجل وكتاب وفرس — وكلمات متصرفة ، وهذه يدخل في إطارها المشتقات المختلفة والمصدر (٩٠) .

وأما التقسيم الثانى فيذكره الدكتور تمام فى سياق الحديث عن أصل وضع الكلمة ، ويبين أن أعم تقسيم للكلمات هو تقسيمها إلى جامدة ومشتقة ، ولكنه يعبر عن هذا التقسيم بطريقة أخرى ، فيقول : إن الكلمات — من هذه الزاوية — تنقسم إلى قسمين اثنين دون تفريع هما : الكلمات الاشتقاقية ، والكلمات التركيبية . وهو يعتمد فى هذا التقسيم على معيارى المادة المعجمية والصيغة ^(٩١) ، فما تحقق فيه هذان المعياران — كالأسماء المتصرفة والأفعال — يعد كلمة اشتقاقية لها معنى عند الأفراد ، وما لم يتحققا فيه يعد كلمة تركيبية ليس لها معنى إلا من خلال التركيب ، ومن هذا القبيل الضمانر والظروف الجامدة والحروف ، ولكل واحد من هذين القسمين سمات معينة عنده ^(٩٢) .

تعقيب ورأى :

نود أن نشير هنا إلى أن تقسيم الكلمات من حيث جمودها واشتقاقها بصفة عامة — بغض النظر عما فى التقسيم الأول من تقسيمى الدكتور تمام من جوانب إيجابية ، وعما فى ثانيهما من تعميم — ينبغي أن يحتكم فيه إلى معايير وأسس واضحة ، وفى هذا الإطار يمكننا — مع الاستفادة من بعض ما سبق — أن نقدم المعايير والأسس التالية :

١- ينبغي أن يكون المعيار الأول للتقسيم هو أصل الاشتقاق ، ولا محيص فى هذا المجال من التسليم بأنه الجذر الذى أغلب أحواله أن يكون ثلاثيا أو رباعيا ، ونحن نقصد بالجذر هنا المادة المعجمية التى فيها إمكان التحول الداخلى فى إطار مجال معنى معين متقارب ، وهذا المعنى ينبغي أن يكون معجميا لا وظيفيا ^(٩٣) ، ويترتب على هذه المقدمات أمران ، الأول : أن ما لا جذر له — كالحروف والضمانر — يكون جامدا ، والثانى : أن بناء الخماسى المجرى خاصة — كسفرجل وشمردل وخزعبلة — جامد لأنه يصعب إدراجه ضمن قائمة المشتقات بمفهوم الجذر .

٢- المعيار الثانى هو وجود عنصرين اثنين متحدين معا فى الكلمة المشتقة هما : المادة المعجمية (الجذر) والصيغة ، وعلى هذا تكون كلمات مثل : هو — ذا — إنما — من — كلمات جامدة لأنها تفتقد العنصرين معا ، وتكون كلمات أخرى مثل : أنت — نحن — كيف — أين — جامدة أيضا لأنها تفتقد عنصر المادة المعجمية (بالمفهوم الذى وضناه) وإن وجد فيها عنصر قبول الصيغة .

٣- المعيار الثالث هو قابلية دخول الكلمة فى جدول اشتقاقى (أى جدول اشتقاق الأفعال والصفات وما يتصل بهما) و جدول تصريفى (أى جدول ما يدل على العدد والتصغير والنسب) ، فإذا كانت الكلمة تقبل الدخول فى هذين الجدولين

كليهما — كعلم ونصر ودحرج — فهي مشتقة ويجوز لنا أن نصفها بأنها مطردة الاشتقاق ، وإذا كانت تقبل الدخول في جدول تصنيفي فقط فهي مشتقة من الجذر غير مطردة وتشبه الجامد ، أو هي جامدة فعلا ، ويصدق هذا على مثل : رجل و تراب وخيشوم ، كما يصدق على معظم أبنية الأسماء الرباعية كجعفر وقمطر وكل أبنية الأسماء الخماسية .

٤- لدينا أيضا معيار رابع مهم هو — بلغة القدماء — كون الكلمة مأخوذة بالسمع كرجل وحجر ، أو بالقياس كصوغ الأفعال في الأزمنة المختلفة (٩٠) ، وإذا أفدنا من المبدأ اللغوي المهم الذي أشار إليه من المحدثين دى سوسير ، وهو الاعتبارية المطلقة لبعض الكلمات ، والاعتباطية النسبية لبعضها الآخر وما لهذا من أثر في التصنيف (٩١) — فإننا يمكن أن نعبر عن هذا المعيار بطريقة أخرى فنقول : إن الكلمة التي اعتباطها مطلق تكون جامدة وذلك كالمبنيات ، والكلمة التي اعتباطها نسبي تكون مشتقة ، كضرب ويضرب وضارب ، وعلى أساس زيادة درجة اعتباط الكلمة وبعدها عن التحفيز (٩٢) يكون قربها من الجمود وبعدها عن الاشتقاق ، والعكس صحيح ، وبناء على هذا تكون كلمات مثل : رجل وحجر وعسل — جامدة لاعتباطها المطلق ، مع الإقرار بارتباطها بجذور معجمية .

٥- ثمة معيار آخر هو طريقة وضع الكلمة وتكوينها ، وأهم طرائق هذا الوضع في رأينا خمس هي : الاشتقاق الجذري ، وبناء الثبات لكلمات وظيفية مرتجلة كما في المبنيات ، والنحت ، والتركيب — ومن صورته من وجهة نظرنا تركيب عنصرين الصاقيين كما في (منك — إليك — لكم) — والاقتراض .

ومعنى هذا أن الجمود ليس هو قسيم الاشتقاق دائما ؛ فالكلمة قد تكون غير مشتقة — كما في : منك ولكم — ومع هذا تكون غير جامدة لأنها كونت بطريقة أخرى لا توصف بجمود أو اشتقاق ، ومعنى هذا أيضا أن الكلمة إذا كانت مفترضة ولم تخضع بالتعريب لإطار الصيغ العربية تكون جامدة ، ومثل هذا : إسماعيل وإبراهيم قديما و " كمبيوتر " حديثا .

وفي ضوء هذه المعايير يمكن أن يقدم تقسيم آخر بحيث يعد تعديلا للتقسيم الأول من التقسيمين السابقين المشار إليهما ، وفي هذا التقسيم ستقسم الكلمات إلى مشتقة ، وغير مشتقة :

فالمشتقة نوعان ، الأول : كلمات مشتقة متصرفة أو مطردة وتشمل الأقسام الستة عشر التالية وهي : الأفعال الثلاثة (الماضي والمضارع والأمر) واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة ، وأسماء التفضيل والزمان والمكان والمرة والهيئة ، والمصدر بنوعيه الميمي والأصلي ، وفعل التعجب .

و النوع الثانى للكلمات المشتقة من الجذر : الكلمات المشتقة غير المطردة أو شبه الجامدة ، أو المشتقة الجامدة ، ومن أمثلتها : رجل وكتاب وخيشوم وجعفر ، وهى تتفاوت فيما بينها فى نسبة عدم الاطراد وشبه الجمود أو الجمود ، وأهم سمة لهذا النوع من الكلمات أن ما كان منه اسم عين خاصة - كحجر وتراب وبيت - ثابت فى اللغة كالكلمات الصلبة لا يمكن أن يضاف إليه كلمة إلا عن طريق آخر كالاقتراض مثلا ، وهو لا يعد مشتقا إلا باقتراض أنه مأخوذ من الجذر ، لكنه فى أصل الوضع جامد .

وأما الكلمات غير المشتقة فمنها الصلب ، كالضمائر والأدوات ، ومنها الجامد كإسماعيل ، ومنها المركب مثل : لك ومنكم .

سادسا - خاتمة :

نود فى النهاية أن نلفت النظر إلى مسألة أدركنا أهميتها من خلال المعالجة التى قمنا بها هنا ، وهى تتمثل فى أننا ننوه إلى ضرورة دراسة ما نسميه " بناء الكلمة " ولا نعنى بالبناء هنا الصيغة كما هو معروف وشائع ، وإنما نعنى به فى هذا الموضع كيفية تكوين الكلمة وصوغها من خلال الطرق المختلفة التى أشرنا إلى بعضها .

ومعنى هذا أننا نلفت الانتباه إلى أهمية دراسة بناء الكلمة فى ضوء المفهوم الصحيح الواضح لمصطلح " الكلمة " ، وفى ضوء الطرق المتعددة لهذا البناء أو التكوين التى لا يعدو الاشتقاق - على كل حال - إلا أن يكون واحدا فقط منها ، وهذا يعنى أن يدرس كل واحد من هذين الجانبين فى ضوء الآخر .

وإنما ندعو لمثل هذا لأننا نظن أن دراسة كهذه يمكن أن تكون مجالا لبحث جوانب مختلفة مهمة وكشفها ، ومن هذه الجوانب :

أ - دراسة كمية الكلمة من حيث عدد حروفها وأقل ما تأتى عليه ، وأكثر ما يمكن أن تبلغه بالواصل والزوائد المختلفة ، مع ربط هذا بمثل قول سيبويه - على سبيل المثال - إن أقل ما يأتى عليه الكلام (أى الكلمات) ثلاثة أحرف ، وأقصى ما يصل إليه سبعة أحرف (٩٧) .

ب - بحث كيفية تقاطع جدولى وسائل الاشتقاق والتصريف المختلفة (أى وسائل الصرف الاشتقاقى والصرف التصريفى) مع طرق البناء المتعددة ، نعنى الاشتقاق بنوعيه المطرد وغير المطرد ، وبناء الثبات لكلمات وظيفية ، والنحت ، والتركيب ، والاقتراض ، وما شابه ذلك .

ج - إبانة إسهام القدماء فى سبيل تحديد مفهوم الكلمة ودراسة بنائها ، وما أحاط هذين الجانبين لديهم من جوانب إيجابية أو سلبية .

الهوامش

- (١) انظر : فقه اللغة للدكتور على وافي : ١٧٥-١٨٠ . والاصول للدكتور تمام حسان : ٢٧٨ وما بعدها . ودور الكلمة في اللغة لأولمان . ترجمة الدكتور كمال بشر : ١٤٩ وما بعدها . ومدخل الى الاسنية للدكتور يوسف غازي : ١٧١-١٩٣ .
- (٢) انظر : الخصائص لابن جني ١٣٥/٢ . ١٣٦ . وفقه اللغة للدكتور وافي ١٧٨ : ١٨٤ . وفصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ٢٩١ ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣٨١/١ (بحث في علم الاشتقاق لعبد الله أمين) . ١٩٩/٢ . ٢٠٠ (سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس للشيخ حسين والي) . ج ٢/٢٤٥ (في الاشتقاق للشيخ ابراهيم حمروش) .
- (٣) انظر : الخصائص ١٣٦/٢ ، ١٣٧ .
- (٤) انظر : الاشتقاق للدكتور فواد ترزي ١٦ ، ١٧ ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ٣٨١/١ . ٣٨٢ . والتطور اللغوي للدكتور رمضان عبد التواب ١٨٢-١٨٦ (في هذا الموضوع حديث عما يسمى بالاشتقاق الشعبي . وهو خاص باللغة الدارجة) .
- (٥) انظر : العلم الخفاق من علم الاشتقاق لمحمد صديق حسن خان ٤٥ .
- (٦) انظر : اللغة لفندريس ٢٢٦ والاشتقاق للدكتور ترزي ١٨ .
- (٧) انظر — مثلا — " الكتاب " لسيبويه : ٣٥/١ ، ٨٧/٤ .
- (٨) انظر : السابق ٤٦/١ ، ٤٠٠/٢ .
- (٩) انظر : السابق ٢٢٢/٣ ، ٢٤٢/٤ - ٢٤٤ .
- (١٠) الكتاب ٤٣٤/١ .
- (١١) انظر : في المصطلح النحوي (الاسم والصفة) للدكتور محمود نحلة ٣٨ . ٣٩ .
- (١٢) يضاف الى ما سبق أن من حديث سيبويه الضمى عن الجمود — بصفة عامة — اشارته الى أن أسماء الأفعال لم تؤخذ من غيرها . انظر : الكتاب ١/٢٤١ . ٢٤٢ . ٢٤٨ .
- (١٣) شرح التصريح على التوضيح ١٦٠/١ .
- (١٤) شذا العرف في فن الصرف ٤١ .
- (١٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٣ .
- (١٦) شذا العرف : ٢٦ .
- (١٧) انظر : ارتشاف الضرب ، تحقيق الدكتور رجب عثمان ٢٠٣٥/٤ .
- (١٨) انظر : السابق ٢٠٣٥/٤ - ٢٠٤٠ وشذا العرف ٢٦ .
- وما ذكرناه هنا هو المشهور في الفعل الجامد ، لكن قيل إن هناك ضربا من الفعل الجامد ملازما للمضارعية ومنه : ينبغى ، وقيل أيضا إن من أمثلة الفعل الجامد الملازم للأمريّة : هات وتعال .
- انظر : همع الهوامع ١٥/٣ - ١٦ وحاشية الصبان ٢٠٥/٣ ، ٢٠٦ .
- (١٩) المقتضب للمبرد ١٧٥/٤ .

- (٢٠) انظر : المزهري للسيوطي ٢٨٦/١ - ٢٩٢ وحاشية الصبيان على شرح الإسموني ٢٥٦/٤ ، ٢٥٧ .
- (٢١) انظر : المقتضب ١٨٥/٣ .
- (٢٢) انظر : المنصف لابن جني ١٩٨/٢ ، ١٩٩ .
- (٢٣) انظر : شذا العرف ٥٦ .
- (٢٤) انظر : الكتاب ٢٢٩/٤ ، ٢٣٠ والمنصف ١٨/١ ، والممتع في التصريف لابن عصفور ٧٠٠ ، ٤٨ /١ .
- (٢٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/١ ، ٣٣ .
- (٢٦) انظر : المنصف ١٢٠/١ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٢٨ .
- (٢٧) الخصائص ١٣٦/٢ .
- (٢٨) شرح شافية ابن الحاجب ٣٣٣/٢ .
- (٢٩) انظر : العلم الخفاق ٨ .
- (٣٠) المزهري ٣٤٦/١ .
- (٣١) انظر : كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٧٦٦ ، ٧٦٧ نقلا عن الاشتقاق للدكتور ترزى ١٤ ، ١٥ .
- (٣٢) انظر : شذا العرف ٤٢ وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني ١٢٣ وابنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى للدكتور شعبان صلاح ١٠ .
- (٣٣) الاشتقاق للدكتور- ترزى ٢٩٣ ، وانظر : العلم الخفاق ١١ ، ١٢ ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٨/٢ .
- (٣٤) انظر : الاشتقاق (ترزى) ٣٠٠ - ٣١٢ .
- (٣٥) طرق تنمية الألفاظ في اللغة للدكتور إبراهيم أنيس : ٤٤ .
- (٣٦) انظر : السابق ٤١ ومن أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس : ٦٢ وما بعدها .
- (٣٧) انظر : اللغة لفندريس ١١٣ ، ١١٤ ، والعربية الفصحى لهنري فليش ٣٢٢ ، ٣٢٣ .
- والعربية لغة العلوم والتقنية للدكتور عبد الصبور شاهين ٢٦٤ .
- (٣٨) انظر : الأصول للدكتور تمام حسان ٢٧٨ ، ٢٩٥-٢٩٧ .
- (٣٩) انظر : الكتاب ٢٢٣/٣ - ٢٢٧ ، ٢٧٦-٢٧٠ .
- (٤٠) شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/١ ، وانظر : والأشباه والنظائر للسيوطي ١٤٩/١ .
- (٤١) شرح الرضى على الكافية ١١٣/١ .
- (٤٢) انظر : مع الهوامع ٩٤/١ ، والمقتضب ٣٨١/٣ ، ٣٨٢ ، والأصول في النحو لابن السراج ٨٨/٢ .
- (٤٣) شرح الرضى على الكافية ١٢٣/١ .

- (٤٤) شذا العرف : ١٩ .
- (٤٥) انظر : المنصف ٤١/١ ، ٤٣ ، والخصائص ٣٥٩/١ وما بعدها . وشرح شافية لابن الحاجب للرضي (حاشية المحقق) ٦٥/١ . والاشتقاق (ترزى) ٢٥٥ - ٢٥٨ .
- (٤٦) من اسرار اللغة : ٩٥ .
- (٤٧) انظر : ارتشف الضرب ٩٦٢/٢ .
- (٤٨) انظر : شرح الرضى على الكافية ١٢٣/١ . ٢٦٣/٣ . وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢/١ ، ٣٣ .
- (٤٩) من اسرار اللغة : ١٠٧ ، ١٠٨ وانظر أيضا : الاصول (تمام) ٢٩٤ . ٢٩٥ .
- (٥٠) المنصف ٤٠٣/١ .
- (٥١) انظر : المتع في التصريف ٥٢/١ ، ٥٣ والمزهر ٣٥١/١ .
- (٥٢) انظر تعريف الاشئوني للتصريف في شرحه : ٢٣٦/٤ .
- (٥٣) انظر : المنصف (خاتمة المحققين) ٢٧٣/٣ - ٢٨٣ .
- (٥٤) انظر : المتع في التصريف ٣٥/١ ، ٣٦ .
- (٥٥) مما يعنى به هذان الجانبان بيان موضع النواصق التصريفية والاشتقاقية من الكلمة . كما أنهما يشيران إلى أن أهم ما يميز اللاصقة التصريفية أنها لا تغير قسم الكلمة كما فى لاصقة الجمع فى (girl - girls) ، أما اللاصقة الاشتقاقية فهى تغير قسم الكلمة كما فى (modern modernize -) . انظر :
- Armajian, A., Demers, R., Farmer, A. and Harnish, R. (1990)
Linguistics: An introduction to language and communication.
P.34-38.
- chomsky . N. (1980) Aspects of the theory of syntax , P.175 - 176 .
- (٥٦) انظر : فى الفكر اللغوى للدكتور محمد فتيح ١٢٦-١٢٨ . ١٧٢-١٨٢ .
- (٥٧) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١ وشرح الرضى على الكافية ٤٠٠/٣ ، ٤١٣ .
- (٥٨) الكتاب ١٢/١ ، وانظر أيضا ٢٠/١ ، ٢٢ .
- (٥٩) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ١/٥٤ ، ٥٥ .
- (٦٠) صرح سيبويه بأن الصفات ، أى الصفات المشبهة . مأخوذة من لفظ أحداث الاسماء .
- أى المصادر . انظر : الكتاب ١/٣٣ .
- (٦١) الكتاب ١/٣٤٠ ، وانظر ١/٣٤٣ .
- (٦٢) انظر : السابق ١/٣٣٨ .

(٦٣) يقوى هذا الفهم مضمون كلام الرضى عند شرحه لتعريفات ابن الحاجب للمصدر واسمى
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة . انظر : شرح الرضى على الكافية ٣ / ٣٩٩ . ٤٠٠ . ٤١٣ .
٤٢٧ ، ٤٣١ .

(٦٤) انظر : الكتاب ١ / ٣٥ ، ٤ / ٨٧ - ٩٢ وشرح السيرافى ٢ / ٢٨٨ . ٢٨٩ .

(٦٥) الكتاب ٤ / ٢٢٩ .

(٦٦) الخصائص ٢ / ٣٢ .

(٦٧) السابق نفسه .

(٦٨) السابق ٢ / ٣٥ ، ٣٦ .

(٦٩) انظر : الكتاب ١ / ٢٠ ، ٢١ والتعليقة لأبى على الفارسى ١ / ٤٣ - ٤٥ . والمنصف
٢٨ / ٣٠ .

(٧٠) المفهوم فى هذا السياق أن المقصود بالفعل هنا : الفعل الماضى الثلاثى
المجرد . انظر : الممتع لابن عصفور ١ / ٤٨ ، واللغة العربية معناها ومبناها ١٦٧ .

(٧١) انظر : الانصاف ١ / ٢٣٥ - ٢٤٥ (المسألة ٢٨) وأسرار العربية ١٧١ - ١٧٥ .

(٧٢) انظر : الانصاف ٢٣٨ .

(٧٣) انظر : الأصول لابن السراج ١ / ١٢٢ ، ٣ / ٨٥ ، والخصائص ٢ / ٣٦ .

(٧٤) انظر : شرح الرضى على الكافية ٣ / ٤١٣ ، ومجلة المجمع بالقاهرة -
ح ٢ / ٢٠١ ، والممتع لابن عصفور ١ / ٤٨ .

(٧٥) شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٣ / ٨٨ ، وانظر : شذا العرف ٤٢ .

(٧٦) انظر : الاشتقاق للدكتور ترزى ٧ .

(٧٧) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٧ ، ١١٠ ، ٦ / ٤٣ . والاشتقاق ٦٢ - ٦٥ .

(٧٨) انظر : شرح الرضى على الكافية ٣ / ٣٩٩ ، ٤١٣ ، ٤٣١ ، ٤٨٨ .

(٧٩) انظر مثلاً : شرح الكافية ٣ / ٤٢٨ ، وشرح الشافية ١ / ١٤٣ وما بعدها ، و ١٥١ وما
بعدها .

(٨٠) ومن الجدير بالذكر هنا أن الخلاف الذى عرضناه بين البصريين والكوفيين فى اصل
الاشتقاق له ما يناظره فى بعض الثقافات الأخرى . انظر : مدخل إلى اللسانية للدكتور يوسف
غازى ١٧٥ .

(٨١) انظر : الممتع فى التصريف ١ / ٣٩ ، ٤٠ .

(٨٢) انظر : السابق ١ / ٥٥ ، ٥٦ ، ٢٤٩ وشذا العرف ٩٨ ، ٩٩ ، وراجع لسان العرب لابن
منظور - مواد : رنب - فكل - بطخ - ورنتل - ذرا - حنطاً .

(٨٣) انظر : الدكتور تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ٢١٥ ، ٢١٦ واللغة العربية معناها
ومبناها ١٦٩ والخلاصة النحوية ٤٢ ، وطرق تنمية الألفاظ فى اللغة للدكتور ابراهيم انيس

- ٤٢-٤٤ . والعربية الفصحى لهنرى فليش . ٧٤-٧٥ . وهنا نشير الى أن هناك اتجاهها آخر اقل شهرة مما ذكرناه يرى أصحابه ان الجذر الثانى هو الأصل . انظر : الاشتقاق لترزى ١٩ ، ١٣٤ .
- (٨٤) الاشتقاق لعبد الله امين ١٤ . وانظر : ١٤١ . ١٤٤ .
- (٨٥) انظر : الاشتقاق للدكتور ترزى ٧٢ . ٧٣ .
- (٨٦) انظر : تاريخ اللغات السامية لاسراييل ولفنسون ١٤ . ١٥ . ورايه هذا يتعارض مع ما ذكره برجستراسر من عدم اشتقاق كثير من الأسماء فى اللغات السامية من الأفعال .
- انظر : التطور النحوى للغة العربية . ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ٩٧ . ٩٨ .
- (٨٧) انظر مجلة عالم الفكر الصادرة فى الكويت - المجلد العشرون - العدد الثالث : ٧٤٦-٧٤١ (بحث للدكتور أحمد الحمو بعنوان : محاولة السنية فى الإعلال) .
- (٨٨) فى الفكر اللغوى للدكتور محمد فتيح : ١٧٦ . وانظر أيضا مثالا آخر نقول باصالة الفعل فى " مدخل الى الاسنية " للدكتور يوسف غازى : ١٧٤-١٧٦ .
- (٨٩) انظر : المزه ٣٤٨/١ .
- (٩٠) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٩ ، ١٧٠ .
- (٩١) نجد إشارة الى هذين المعيارين أيضا لدى هنرى فليش . انظر : العربية الفصحى ٣٢٢-٣٢٣ .
- (٩٢) انظر : الأصول للدكتور تمام حسان ١٢٢-١٢٧ .
- (٩٣) المعنى الوظيفى هو المعنى السماعى الثابت المقترن بالمبنيات الملازمة لبناء . انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٥١ .
- (٩٤) هذا مستفاد من كلام مهم لابن جنى متصل به . انظر : المنصف ٢/١ . ٣ .
- (٩٥) انظر : علم اللغة العام لدى سوسير ، ترجمة الدكتور يونيل عزيز ١٥٠ . ١٥٣ .
- (٩٦) التحفيز فى هذا السياق معناه إثارة الكلمة ذهنيا للكلمات التى ترتبط بها وتتشابه معها فى الدلالة وطريقة الاستعمال . انظر : السابق وخاصة حديث دى سوسير عن العلاقات المسنناكية والايحائية : ١٤٢-١٤٥ . ١٥٢ .
- (٩٧) انظر : الكتاب ٢٣٠/٤ .

المصادر والمراجع

أولا : اللغة العربية :

* د . ابراهيم أنيس :

١- طرق تنمية الألفاظ فى اللغة (معهد البحوث والدراسات العربية - مطبعة النهضة الجديدة
القاهرة - ١٩٦٧م) .

٢- من أسرار اللغة (مكتبة الأنجلو المصرية - ط٧ - ١٩٩٤م) .

* ابراهيم حمروش :

٣- فى الاشتقاق الكبير (مجلة مجمع اللغة العربية الملكى بالقاهرة - ج٢ - ١٩٣٥م) .

* الشيخ أحمد الحملوى :

٤- شذا العرف فى فن الصرف (مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر - ط٧ - ١٩٤٧م) .

* د . أحمد الحمو :

٥- محاولة السنية فى الإعلال .

(مجلة عالم الفكر - الكويت - المجلد العشرون - العدد ٣ - ١٩٨٩م) .

* الأزهرى ، خالد بن عبد الله :

٦- شرح التصريح على التوضيح (دار إحياء الكتب العربية - القاهرة) .

* د . إسرائيل ولفنسون :

٧- تاريخ اللغات السامية (لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ط١ - ١٩٢٩م) .

* الاشمونى ، أبو الحسن على بن محمد : انظر : الصبان .

* الأنبارى ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد :

٨- أسرار العربية (عنى بتحقيقه محمد بهجة البيطار - مطبوعات المجمع العلمى العربى
بدمشق) .

٩- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين (تحقيق محمد محيى الدين

عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - ١٩٨٧م) .

* برجستراسر :

١٠- التطور النحوى للغة العربية (أخرجه وصححه وعلق عليه د . رمضان عبد التواب -

مكتبة الخانجى بالقاهرة - ط٣ - ١٩٩٧م) .

* د . تمام حسان :

١١- الأصول (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٢م) .

١٢- الخلاصة النحوية (عالم الكتب - القاهرة - ط١ - ٢٠٠٠م) .

١٣- اللغة العربية معناها ومبناها (عالم الكتب - القاهرة - ط٣ - ١٩٩٨م) .

- ١٤- مناهج البحث في اللغة (دار الثقافة — الدار البيضاء — المغرب — ١٩٨٦ م) .
- * ابن جنى . أبو الفتح عثمان :
- ١٥- الخصائص (تحقيق محمد علي النجار — الهيئة المصرية العامة للكتاب — ط ٣) .
- ١٦- المنصف شرح التصريف للمازني (تحقيق الاستاذين ابراهيم مصطفى و عبد الله اميس — مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر — ط ١) .
- * حسين والي :
- ١٧- سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس .
- (مجلة مجمع اللغة العربية الملكى بالقاهرة — ج ٢ — ١٩٣٥ م) .
- * أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف بن علي :
- ١٨- ارتشاف الضرب من لسان العرب (تحقيق د . رجب عثمان محمد — مكتبة الخانجي بالقاهرة — ط ١ — ١٩٩٨ م) .
- * رضى الدين الاسترأبادي ، محمد بن الحسن :
- ١٩- شرح شافية ابن الحاجب (تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين — دار الكتب العلمية — بيروت — ١٩٨٢ م) .
- ٢٠- شرح الرضى على الكافية (طبعة جديدة مصححة من عمل يوسف حسن عمر — منشورات جامعة قاريونس — ليبيا — ١٩٧٨ د) .
- * د . رمضان عبد التواب :
- ٢١- التطور اللغوى : مظاهره وعلله وقوانينه (مكتبة الخانجي بالقاهرة — ط ٣ — ١٩٩٠ م) .
- ٢٢- فصول فى فقه العربية (مكتبة الخانجي بالقاهرة — ط ٣ — ١٩٩٤ د) .
- * ستيفن أولمان :
- ٢٣- دور الكلمة فى اللغة .
- (ترجمه وقدمه وعلق عليه د . كمال بشر — مكتبة الشباب — القاهرة — ١٩٨٦ م) .
- * ابن السراج . أبو بكر محمد بن سهل :
- ٢٤- الأصول فى النحو .
- (تحقيق د . عبد الحسين الفتلى — مؤسسة الرسالة — بيروت — ط ٣ — ١٩٩٦ د) .
- * سعيد الأفغانى :
- ٢٥- فى أصول النحو (مطبعة الجامعة السورية — ط ٢ — ١٩٥١ م) .
- * سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان :
- ٢٦- الكتاب (تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون — مكتبة الخانجي بالقاهرة — من سنة ١٩٧٩ إلى سنة ١٩٨٨ م) .
- * السيرافى ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله :

- ٢٧- شرح كتاب سيبويه (ج ١ . ج ٢ - تحقيق د . رمضان عبد التواب وآخرين - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٦ م . ١٩٩٠ م) .
- * السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر :
- ٢٨- الأشباه والنظائر فى النحو (تحقيق د . عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ - ١٩٨٥ م) .
- ٢٩- المزهرة فى علوم اللغة وأنواعها (تحقيق محمد أحمد جاد النولى وعلى البجاوى ومحمد ابو الفضل - دار الجيل - بيروت) .
- ٣٠- مع الهوامع فى شرح جمع الجوامع (تحقيق أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٨ م) .
- * د . شعبان صلاح :
- ٣١- أبنية المشتقات ووظائفها فى شعر الأعشى (دار الثقافة العربية - القاهرة - ط ١ - ١٩٩٠ م) .
- * الصبان ، محمد بن على :
- ٣٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (دار احياء الكتب العربية - القاهرة) .
- * د . عبد الصبور شاهين :
- ٣٣- العربية لغة العلوم والتقنية (دار الاعتصام - القاهرة - ١٩٨٦ م) .
- * عبد الله أمين :
- ٣٤- الاشتقاق (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ط ١ - ١٩٥٦ م) .
- ٣٥- بحث فى علم الاشتقاق (مجلة مجمع اللغة العربية الملكى بالقاهرة - ج ١ - ١٩٣٤ م) .
- * ابن عصفور ، ابو الحسن على بن مؤمن :
- ٣٦- الممتع فى التصريف (تحقيق د . فخر الدين قباوة - دار الأفاق الجديدة - بيروت - ط ٤ - ١٩٧٩ م) .
- * د . على عبد الواحد وافي :
- ٣٧- فقه اللغة (دار نهضة مصر - القاهرة - ١٩٨٨ م) .
- * د . فؤاد حنا ترزى :
- ٣٨- الاشتقاق (منشورات كلية العلوم والآداب بجامعة بيروت الأمريكية - بيروت - ١٩٦٨ م)
- * الفارسي ، أبو على الحسن بن أحمد :
- ٣٩- التعليقة على كتاب سيبويه (تحقيق وتعليق د . عوض بن حمد القوزى - الطبعة الاولى - بين سنتى ١٩٩٠ م و ١٩٩٦ م) .
- * فردينان دى سوسير :

٤٠- علم اللغة العام (ترجمة د. يونيل يوسف عزيز - جامعة الموصل - العراق - ١٩٨٨ م).
* فندريس ، ج :

٤١- اللغة (تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد انقصاص - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٥٠ م).

* المبرد . أبو العباس محمد بن يزيد :

٤٢- المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى لشئون الإسلامية - القاهرة - ط٢ - ١٩٧٩ م).

* محمد صديق حسن خان :

٤٣- العلم الخفاق من علم الاشتقاق .

* د . محمد فتّيح :

٤٤- في الفكر اللغوي (دار الفكر العربي - القاهرة - ط١ - ١٩٨٩ م).

* د . محمود أحمد نحلة :

٤٥- في المصطلح النحوي : الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية (دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٩٤ م).

* ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم :

٤٦- لسان العرب (دار المعارف - القاهرة) .

* هنري فليش :

٤٧- العربية الفصحى : دراسة في البناء اللغوي (تعريب وتحقيق وتقديم د . عبد الصبور شاهين - مكتبة الشباب - القاهرة - ط٢ - ١٩٩٧ م).

* ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي :

٤٨- شرح المفصل (مكتبة المتنبى - القاهرة) .

* د . يوسف غازي :

٤٩- مدخل إلى اللسانية (منشورات العالم العربي الجامعية - دمشق - ١٩٨٥ م).

ثانيا : باللغة الإنجليزية :

* Armajian , A . , Demers , R . , Farmer , A . and Harnish , R .

- An introduction to language and communication . (cambride MIT press- 1990) .

- chomsky , Noam .

- Aspects of the theory of syntax . (United States of America - 1980) .